



وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة وزارة الداخلية وزارة الفلاحة والصيد البحري

دورية مشتركة
لوزير الداخلية، ووزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ووزير الفلاحة والصيد
البحري
حول منهجية إنجاز عقد الفرشات المائية

الإطار العام

يتوفر المغرب على رصيد مهم من الموارد المائية الجوفية تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتشكل هذه الموارد مخزونا استراتيجيا بالنسبة للأجيال المقبلة خصوصا في فترات الجفاف التي تشح خلالها الموارد المائية السطحية.

و مع تزايد الطلب على الماء من جهة و توالي فترات الجفاف من جهة أخرى، عرفت معظم الطبقات المائية الجوفية استنزافا وتقلصا في مخزونها المائي الشيء الذي أصبح يهدد التنمية المستدامة للأنشطة المرتبطة باستغلال هذه الموارد لاسيما التزويد بالماء الشروب والفلاحة السقوية بعدة مناطق.

إن حجم الموارد المائية الجوفية المستغلة يقدر حاليا ب 4,3 مليار متر مكعب في حين لا يتعدى الحجم القابل للاستغلال بصفة مستدامة 3,4 مليار متر مكعب، أي أن نحو مليار متر مكعب يستنزف سنويا من المياه الجوفية الغير المتجددة.

أمام هذا الوضع الخطير المدعو إلى التفاهم بفعل التغيرات المناخية، وارتفاع الطلب على الماء، أصبح أمرا ملحا وضع آليات فعالة ومستدامة تمكن من المحافظة على الموارد المائية الجوفية من الاستنزاف. هذه الآليات تستوجب مشاركة مستعملي المياه الجوفية والمتدخلين والفاعلين في مجال تدبير واستغلال الموارد المائية الجوفية

بهدف وضع عقدة لكل فرشة مائية تتوخى ترشيد استغلالها والحفاظ علىها من أجل تنمية مستدامة وعادلة ويستفيد منها الجميع.

من منطلق المصلحة العامة والمشاركة، واسترشادا بالتوجهات السامية التي أعلن عنها صاحب الجلالة في خطابه ليوم 30 يوليو 2008. بمناسبة عيد العرش، المتعلقة بضرورة اعتماد إستراتيجية مضبوطة لرفع تحدي تدبير تزايد الطلب على الماء وتعاقب فترات الجفاف وتقلص مخزون المياه الجوفية من جهة، وبناء على مبادئ ومقتضيات القانون رقم 10-95 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-95-154 بتاريخ 18 ربيع الأول 1416 (16 غشت 1995) وانسجاما مع توجهات الإستراتيجية الوطنية لقطاع الماء ودراسات المخطط الوطني للماء والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية من جهة أخرى، فإن اعتماد التنسيق بين قطاعات الماء والفلاحة والداخلية في إطار منهجية منسجمة وموحدة لتسريع وتيرة إعداد وتطبيق "عقد الفرشات المائية" على الصعيد المحلي والمحلي أساسي لإنجاح وتوطيد مسلسل إعداد وتنفيذ "عقد الفرشات المائية".

وبهدف تأطير وتوحيد مقاربة إعداد عقود الفرشات المائية، فمن الضروري اعتماد منهجية تعتمد على التدرج والمشاركة الواسعة من أجل تقاسم المعلومات المتعلقة بكل فرشة مائية والرهانات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة باستغلالها وتحديد أهداف مشتركة ومنسجمة مع الاستغلال المستدام والعادل والفعال للموارد المائية الجوفية وإعداد خطط عمل لتحقيق الأهداف المسطرة ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

أهم مراحل منهجية إنجاز عقدة الفرشات المائية

1) إنجاز الدراسات التقنية من طرف وكالة الحوض المائي. ويتعلق الامر ب:

- حصيلة الدراسات الهيدروجيولوجية؛
- إعداد النموذج الهيدروديناميكي مع سيناريو التوقعات المرتقبة؛
- دراسة تشخيص الحالة الراهنة لاستعمال الموارد المائية الجوفية مع تقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والرهانات المستقبلية، لاسيما حماية الفرشات المائية الجوفية والحفاظ على الاستثمارات المائية القائمة.

2) خلق لجن القيادة والتتبع

يتم خلق لجن القيادة والتتبع على صعيد الجهات أو الأقاليم المعنية التي تمتد على تراب الفرشة المائية الجوفية.

■ لجنة القيادة: يرأسها ويشرف على تعيينها والي الجهة أو العامل وتسهر على تتبع التوجيهات العامة لعقدة الفرشة والتحكيم في المشاكل الكبرى. وتجتمع بطريقة منتظمة أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وتتكون هذه اللجنة من ممثلي مستعملي الفرشة المائية والمتدخلين في تدبير الموارد المائية الجوفية والفاعلين المؤسساتيين والجمعويين في مجالات الفلاحة والماء الشروب والصناعة.

■ لجنة التتبع: يرأسها ممثل معين من طرف الوالي أو العامل تسهر على تتبع وإنجاز برامج عمل العقدة؛ تتكون من مجموعة مصغرة تضم أهم الفاعلين والمتدخلين بما في ذلك مستعملي الفرشة المائية. تجتمع هذه اللجنة بطريقة منتظمة أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

يعهد إلى وكالة الحوض المائي المعنية بسكرتارية اللجنتين وتقوم برفع تقرير كل ستة أشهر إلى المصالح المركزية للقطاعات الوزارية المكلفة بالماء والفلاحة حول مدى تقدم أشغال اللجنتين.

3) عرض على أنظار لجنة القيادة الحالة الراهنة للفرشة المائية ونتائج التوقعات المرتقبة في حالة عدم اتخاذ أي إجراء مع تقييم الانعكاسات السلبية على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ...

4) إنجاز دراسة نموذج التدبير الأمثل بإشراك لجنة التتبع مع تحديد النقاط التالية :

- إعداد مختلف السيناريوهات لتحسين حالة الفرشة المائية مع التقييم الاقتصادي والاجتماعي لكل سيناريو؛
- اقتراح السيناريو الذي يمكن من الاستغلال المستدام والعادل والفعال للموارد المائية الجوفية للفرشة المائية؛
- تحديد خطط العمل الناتجة عن نموذج التدبير لإنجاز السيناريو الأفضل لتحسين حالة الفرشة المائية مع تحديد الكلفة والمدة الزمنية والمتدخلين ومهام كل متدخل في تطبيق برامج العمل؛
- وضع آليات التتبع للوصول لأهداف ومؤشرات واضحة قابلة للقياس.

5) عرض على أنظار لجنة القيادة نتائج سيناريوهات التدبير الأمثل لتحسين حالة الفرشة المائية والسيناريو المقترح لتحسين حالة الفرشة المائية مع تحديد خارطة الطريق وخطط عمل مستقبلية.

6) عقد اجتماعات (اجتماعات محلية، ورشات عمل، جلسات تحسيسية...) على صعيد الأقاليم المعنية بالفرشة المائية، حيث سيتم على إثرها الأخذ بعين الاعتبار في السيناريو الأفضل جميع المقترحات التي يمكنها أن تساهم في إشراك مستعملي الفرشة المائية وتنظيمهم لإنجاح تطبيق خطط العمل المستقبلية.

وفي إطار هذه الاجتماعات سيتم عرض النقط التالية:

- الحالة الراهنة للفرشات المائية ونتائج التوقعات المرتقبة في حالة عدم اتخاذ أي إجراء مع تقييم النتائج السلبية ؛
- سيناريوهات التدبير لتحسين حالة الفرشة المائية والسيناريو المقترح لتحسين حالة الفرشة المائية والحلول البديلة المقترحة لمستعملي الفرشة المائية؛
- خارطة الطريق مع خطط العمل المستقبلية وتحديد الآليات المالية والمؤسسية والتنظيمية لتطبيقها.

7) عرض على أنظار لجنة القيادة خطط العمل المستقبلية الخاصة بالسيناريو المقترح مصحوبة بالاقترحات الناتجة عن الاجتماعات الميدانية ومؤشرات التتبع والتقييم مع تحديد تكلفتها والمدة الزمنية لإنجازها ومهام كل متدخل.

8) إعداد مسودة عقدة الفرشة المائية من طرف لجنة التتبع وعرضها على أنظار لجنة القيادة من أجل المصادقة عليها. وتتكون هذه المسودة من اتفاقية إطار على صعيد الفرشة المائية والاتفاقيات الموضوعاتية حسب خطط العمل المستقبلية.

9) اجتماع جهوي موسع بمقر الولاية للتوقيع على عقدة الفرشة المائية.

10) تفعيل العقدة والتقييم في كل مرحلة.

جدولة إعداد عقود الفرشات المائية

إن للمغرب التزامات دولية ، وان نجاح تفعيل منهجية عقد الفرشات المائية يعتمد على جدولة زمنية يجب احترامها، وذلك حسب المراحل التالية :

- موافاة المصالح المركزية بالاحتياجات والإجراءات المصاحبة لإنجاز هذا البرنامج وذلك قبل مارس 2014 ؛
- إبرام وانطلاق تفعيل عقد الفرشات المائية الخاصة بالطبقات المائية التي تعرف استغلالا مفرطا أو في طور الاستغلال المفرط وذلك قبل متم سنة 2016 ؛
- تعميم وضع عقد الفرشات المائية على جميع الطبقات المائية ؛

بناء على ما تقدم فإن السادة الولاة والعمال ومدراء المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات الأحواض المائية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومصالح المياه مطالبون باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه المنهجية والمساهمة في إعداد عقد الفرشات المائية وتفعيلها.

وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزير الداخلية	وزير الفلاحة والصيد البحري
وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة إمضاء : عبد القادر اعمارة	وزير الداخلية محمد جواد	وزير الفلاحة والصيد البحري عزيز أخنوش